وقصد بذلك اطلاق الرصاص على قاذفيها (**الملف**، نيقوسيا، العدد ٦/ ٥٤، أيلول ـ سبتمبر ١٩٨٨؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ٣١/٨/١٩٨٨). وهو ما قام رابين باستخدامه، مؤخراً، كسياسة «جديدة»، وأمر بتنفيذه، بقساوة، خلال أحداث شهر أيلول (سبتمبر) الماضي، في أعقاب خطوته السابقة بشن حملة مكثفة ضد اللجان الشعبية في الضفة والقطاع.

الاردن يتابع خطته

بعد اصدار الملك حسين قراره الاخير بفك روابط الاردن، الادارية والقانونية، مع الضفة الغربية، باشرت الحكومة الاردنية بتنفيذ سلسلة اجراءات عملية في الضفة الغربية استهدفت الموظفين الذين يتقاضون منها رواتب شهرية، وطلاب الجامعات، والبعثات الطالبية الجامعية في الاردن. فقد قررت الحكومة الاردنية تجميد رواتب موظفي الاوقاف ودائرة قاضي القضاة (المحاكم الشرعية)، في الضفة الغربية، بناء على طلب المستشار القانوني لرئاسة الوزراء، الذي أوضح انه لا يجوز، بعد فك الارتباط بين الضفتين، صرف رواتب لهؤلاء الموظفين من خزينة الدولة الاردنية، لأنهم ليسوا اردنيين. وامر بتجميد رواتبهم الى ان تجد الجهات المختصة فتوى قانونية تسمح باعادة صرفها. الى ذلك، لم يتخذ أي قرار بشأن صرف رواتب من خزينة دائرة الاوقاف لمعلمي المدارس الخاصة التابعة للدائرة. وقد صرفت وزارة التربية رواتب هؤلاء الموظفين حتى ١٦ آب (اغسطس) ١٩٨٨ (**القدس**، القدس، ٣/٩/١٩٨٨). وفي وقت لاحق من شهر أيلول (سبتمبر)، بدأ تنفيذ اجراءات الاحالة على التقاعد بالنسبة الى موظفي وزارة الاوقاف والمحاكم الشرعية في الضفة الغربية، ممن أكملوا خدمة عشرين سنة، او تجاوزوا سن الستين منذ سنوات طويلة، وكان يجرى تمديد خدماتهم. كما تمت الاحالة الى الاستيداع للموظفين الذين لم ينهوا خدمة العشرين سنة؛ وتقرر انهاء خدمات بقية الموظفين حديثي التعيين. وفهم ان الحكومة الاردنية تعتزم تكليف الموظفين الذين ترغب في استمرارهم في وظائفهم بتوقيع عقود سنوية بصفة شخصية كمخرج قانوني، حيث يقضي نظام الخدمة المدنية بأن يكون الموظف أردني الجنسية، وقد سقطت الجنسية الاردنية عن الموظفين الذين كانوا تابعين للاردن في الضفة الغربية من دون استثناء (**المصدر نفسه**، ١٣/٩/١٩٨٨).

من جهة أخرى، تقرر تحديد عدد الطلاب، من الضفة الغربية، الراغبين في الالتحاق بالجامعات في الاردن، بحيث لا يتجاوز عدد المقبولين منهم، في هذه الجامعات، نسبة خمسة بالمئة. وتماثل هذه النسبة، ما هو مخصص للطلاب الآخرين من الدول العربية. يذكر ان نسبة طلاب الضفة، في الجامعات الاردنية، بلغت في السابق ما بين ٢٥ و٣٠ بالمئة. الى ذلك، تقرر حرمان الطلبة من الاستفادة من البعثات التي تقدمها دول الكتلة الشرقية والعراق الى الطلبة الاردنيين، بسبب سقوط الجنسية الاردنية عنهم؛ وتقرر، أيضاً، حرمان طلاب الضفة من المقاعد التي كانت مخصصة لعدد منهم بموجب المكرمة الملكية (**المصدر نفسه**، ٣/٩/١٩٨٨).

من زاوية أخرى، قرّر الحاكم العسكري الاسرائيلي لمنطقة حلحول، في الضفة الغربية، شاكي إيرز، ان يواصل منع أهالي المنطقة من تسويق العنب الذي يجمعونه، خلال الموسم الحالي، من كرومهم، الى الاردن أو اسرائيل، «طالما استمروا في رشق قوات الاحتلال بالحجارة». وأكد إيرز انه «عندما تتوقف التظاهرات، سوف يسمح [لهم] بتسويق العنب». يذكر ان ٤٠ بالمئة من أراضي بلدة حلحول، البالغة مساحتها ٣٦ ألف دونم، هي أراض مزروعة باشجار الكروم. وقد بلغ منتوجها من العنب، هذا العام، ٤٠ ألف طن (**الاتحاد**، ١٣/٩/١٩٨٨).

في خطوة مقابلة، وان لم تكن مباشرة، قررت شخصيات عامة، في الضفة الغربية، انشاء مجلس أعلى لشؤون الزراعة. وجاء هذا القرار في أعقاب الاجراءات الاردنية الاخيرة بفك الارتباط مع الاردن، وما نتج عنها. وتنظر سلطات الاحتلال الى هذا القرار بكثير من الحذر، باعتباره يحمل مخاطر على سياستها في المناطق المحتلة. وأشارت جهات أمنية اسرائيلية، صراحة، الى نيّتها مقاومة هذا التوجه، برفض تقديم أي عون الى المجلس المقرّر انشاؤه، وذلك تمشياً مع السياسة الامنية الرامية الى عدم تمكين م.ت.ف. من ملء الفراغ الناشىء في الضفة الغربية بعد القرارات الاردنية